

# تحرك عاجل

## أربعة لیبیین أمام المحكمة بعد طول انتظار

مَثَل أربعة رجال لیبیین، ثلاثة منهم يحملون الجنسية المزدوجة، وقبض على ثلاثة منهم في أغسطس/آب 2014، وعلى الرابع في مارس/آذار 2015، للمرة الأولى، أمام "المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي"، بالإمارات العربية المتحدة، في 18 يناير/كانون الثاني. وقد وجهت إليهم تهم تقديم الدعم لجماعة "إرهابية". وتعرض بعضهم للتعذيب. بينما يظل مصير ثلاثة آخرين مجهولاً.

إذ مثل المواطنان اللیبیان، حاملاً جنسية الولايات المتحدة، كمال الضراط وابنه محمد الضراط؛ والمواطن اللیبی الحامل للجنسية الكندية سليم العرادي؛ والمواطن اللیبی عيسى المتاع، أمام "غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي"، في 18 يناير/كانون الثاني، لبدء محاكمتهم. وللمرة الأولى منذ القبض عليهم قبل أشهر، تم إبلاغهم بأن الاتهام قد وجه إليهم بتقديم الدعم المالي والمادي إلى جماعتين مسلحتين في ليبيا، بموجب "قانون مكافحة جرائم الإرهاب" لسنة 2014 بالإمارات العربية المتحدة. وأنكر الرجال الأربعة التهم. وحضر السفير الكندي إلى الإمارات العربية المتحدة، واثنان من دبلوماسي الولايات المتحدة، جلسة المحاكمة، ولكن لم يسمح لابن شقيق سليم العرادي ومحام كندي وكُلته عائلته بدخول قاعة المحكمة. وقد حدد يوم 15 فبراير/شباط موعداً لانعقاد الجلسة التالية للمحاكمة.

وكان كمال الضراط ومحمد الضراط وسليم العرادي بين 10 رجال لیبیین قبض عليهم في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2014. ودون أن يبلغوا بسبب القبض عليهم، اقتيدوا إلى مكان مجهول واحتجزوا طيلة أشهر دونما فرصة للاتصال بالعالم الخارجي. ويعد هذا الأمر جريمة بمقتضى القانون الدولي. وحسبما علمت منظمة العفو الدولية، فقد تعرض ثلاثة منهم، على الأقل، للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، أخلي سبيل أربعة من العشرة الذين قبض عليهم في 2014. ولم يعرف بعد مكان وجود محمد الفقي والصدیق الككلي ومحمود بن غربية، أو مصيرهم. وقبض على عيسى المتاع في 12 مارس/آذار 2015، أو قريباً من ذلك.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى محاكمة الرجال الأربعة (مع ذكر أسمائهم) أمام محكمة جنائية عادية، وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك حق الاستئناف، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- دعوتها إلى ضمان عدم استخدام أية "اعترافات" أو أقوال أخرى يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، أو بالإكراه، كدليل في المحكمة؛ وإلى حماية الرجال من أي سوء معاملة من الآن فصاعداً؛
- والإهابة بها كي تأمر بفتح تحقيق مستقل ومحاييد في مزاعم تعذيبهم، وتتيح لهم فوراً تلقي زيارات منتظمة من قبل عائلاتهم، وكي تقدّم لهم كل عناية طبية يمكن أن يكونوا بحاجة إليها؛
- ودعوة السلطات إلى الكشف عن مصير محمد الفقي والصادق الككلي ومحمود بن غربية، وعن مكان وجودهم، وإتاحة الفرصة لهم فوراً كي يتصلوا بعائلاتهم وبمحامييهم، وتلقي أي عناية طبية يمكن أن يكونوا بحاجة إليها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 4 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

ونسيخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

بلاط ولي العهد،  
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز  
ص. ب. 124  
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة  
فاكس رقم: +971 2 668 6622  
تويتر: @MBZNews

وزير الداخلية

الفريق الشيخ سيف بن زايد آل نهيان  
مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي،  
بالقرب من مسجد الشيخ زايد  
أبو ظبي، ص. ب. 398  
فاكس رقم: +971 2 441 4938؛  
+971 2 44 15780؛  
بريد إلكتروني: [moi@moi.gov.ae](mailto:moi@moi.gov.ae)  
تويتر: @SaifBZayed  
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

نائب الرئيس ورئيس الوزراء  
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،  
مكتب رئيس الوزراء  
ص. ب. 212000،  
دبي، الإمارات العربية المتحدة  
فاكس رقم: +971 4 330 4044  
بريد إلكتروني: [info@primeminister.ae](mailto:info@primeminister.ae)  
<http://www.uaecabinet.ae/en/contact>  
ts  
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الدبلوماسيين البحرينيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:

**الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة**

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: 14/236. ولمزيد من المعلومات:  
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/1146/2015/en/>

# تحرك عاجل

## أربعة لبيبين أمام المحكمة بعد طول انتظار

### معلومات إضافية

استُدعي كمال الضراط للاستجواب في مركز شرطة بور دبي، في 26 أغسطس/آب 2014، وبعد ذلك عاد به ما يقارب 20 ضابط ورجل شرطة في ست مركبات تابعة للشرطة إلى بيته، حيث قاموا بتفتيشه، ثم قاموا باعتقاله. واعتقل ابنه محمد الضراط، البالغ من العمر 34 سنة، في اليوم التالي.

وقبض على سالم العرادي في 29 أغسطس/آب 2014 قرابة الساعة 2 فجراً، من أحد الفنادق، على أيدي رجال شرطة لم يبلغوه بسبب القبض عليه. وكان مركز الشرطة قد استدعى شقيق محمد العرادي، سليم، في اليوم الذي سبق، حيث استجوبته الشرطة لعدة ساعات، ثم عادوا به إلى بيته وقاموا بتفتيش البيت حتى وقت قريب من منتصف الليل، ليقوموا بعد ذلك باعتقاله. وكان الشقيقان قد عاشا في الإمارات العربية المتحدة لما يقرب من 20 سنة. وأفرج عن محمد العرادي وعن ثلاثة رجال لبيبين آخرين دون اتهام، في 27 ديسمبر/كانون الأول 2014، ورجلوا إلى تركيا. وكان الرجال الأربعة قد احتجزوا في أماكن مجهولة، حيث لم يسمح لهم بالاتصال بعائلاتهم أو بتلقي أي عون قانوني. وحسيما علمت منظمة العفو الدولية، فقد تعرض الرجال للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة (انظر أيضاً: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/08/uae-foreign-national-tortured-in-custody-and-detained-without-charge-for-a-year/>).

وقبض على عيسى المناع في 12 مارس/آذار 2015، أو نحو ذلك، وأخضع للاختفاء القسري (انظر التحرك العاجل 15/74، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde25/1319/2015/en/>).

وعلى الرغم من وجود بعض الضمانات في "دستور الإمارات العربية المتحدة" وقوانينها، إلا أنه جرى بصورة روتينية عدم الاكتراث بحقوق المعتقلين، ولا سيما في القضايا التي تعني "جهاز أمن الدولة". وقد سجلت منظمة العفو الدولية حالات أخرى لمواطنين أجانب قبض عليهم واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لأسابيع أو أشهر في انتظار المحاكمة. وفي العادة، يقوم بهذه الاعتقالات "جهاز أمن الدولة"، الذي يتولى قضايا الأمن الوطني.

لقد انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب"؛ بيد أن سلطات الإمارات قد أنكرت بصورة روتينية العدد المتزايد من مزاعم التعذيب التي اشتكى منها المعتقلون. فقد اشتكى ما مجموعه 71 متهماً من أصل 94 من مواطني الإمارات الذين حوكموا في 2013 من أنهم قد تعرضوا أيضاً للتعذيب. ورفضت المحكمة التحقيق في ادعاءاتهم.

ويقبض رجال "جهاز أمن الدولة" على الأشخاص في العادة دون إبراز مذكرات قبض أو احتجاز، ثم يأخذونهم إلى مرافق اعتقال سرية غير رسمية، حيث يبقون عليهم لأسابيع أو أشهر دون توجيه الاتهام إليهم أو السماح لهم بتلقي المشورة القانونية. وكثيراً ما يتعرض المعتقلون للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. وفي الحالات التي تبنتها منظمة العفو الدولية، تجاهل المسؤولون طيلة أشهر محاولات عائلات المعتقلين معرفة مكان احتجازهم.

ومن غير الممكن الطعن في الإدانات والأحكام التي تصدرها "المحكمة الاتحادية العليا" أمام محكمة أعلى؛ رغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقتضي أن يعترف بحق أي شخص يدان بجرم جنائي في أن تراجع إدانته والحكم الصادر بحقه محكمة أعلى مرتبة. وتنص المادة 101 من "دستور الإمارات العربية المتحدة" والمادة 67 من قانون "المحكمة الاتحادية العليا" على أن قرارات المحكمة قطعية وملزمة وغير قابلة للطعن.

الأسماء: كمال الضراط ومحمد الضراط وسليم العرادي ومحمد الفقي وصادق الككلي ومحمد بن غربية وعيسى المناع الجنس: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/236، رقم الوثيقة (MDE 25/3297/2016)، الصادر بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2016.